## في الحدث

▪ حازم مبيضين

# حبس عادل إمام وعودة طيور الظلام

نجح الظلاميون في مركز الإبداع الفني العربي، في استصدار حكم قضائي بحبس الفنان عادل إمام بتهمة ازدراء الأديان، في أعمال فنية قدمها منذ سنوات، وتمحورت حول الفهم الخاطئ للإسلام، واعتباره مستودعا للإرهاب، ونتيجة لهذا الحكم يعيش العاملون في الوسط الفني المصري حالة من الرعب، إذ يتوقعون أن لا تقف الهجمة عند الزعيم، وأنها ستتعداه بظلالها السود لتطال كل مناحي حرية الإبداع في مصر، وهذا ما دعا فناني مصر للوقوف بجانب إمام، رغم اختلافهم معه في الكثير من القضايا، وخوضهم معركة مصيرية مع القوى الظلامية، دفاعا عن حرية الإبداع، التي دخلت نفقا مظلما، وفي سابقة لم يشهدها النظام القضائي المصري.

صحيح أن بطل الإرهاب والكباب يستطيع المناورة ليتخلص من السجن الفعلي، ولكن من يضمن في المحروسة اليوم، أن لا يصدر حكم نهائي بحبسه، ما سيدفعه لدخول السجن مع المجرمين والنشالين والبلطجية، أو مغادرة وطنه، كي لا يعيش فعليا التجربة التي شخصها في العديد من أدواره على الشاشة البيضاء، وإذا كانت التفاصيل القانونية الخاصة بالقضية هي ما يشغل الزعيم، فإن الوسط الفني منشغل بالثغرات القانونية التي تضع المبدعين تحت سيف إرهاب المتشددين، وهو ما يدفعهم لخوض المعركة متحدين، وواعين لخطورة هذه السابقة القضائية.

نقف مع المبدعين المصريين في رؤيتهم أن الحكم بحبس إمام هو خروج عن السياق العام الذي تحياه مصر اليوم، واعتداء على حريات كفلتها للإنسان كافة الشرائع السماوية، والدساتير الإنسانية، وأنّ الفنان كان ولا يزال جزءاً لا يتجزأ من ضمير الوطن، ونحن معهم في مخاوفهم من أن يكون معنى حبس عادل أمام بسبب أدواره الفنية، هو العودة إلى العصور الوسطى، ذلك أن المحاكم تشهد حالات مماثلة، يمثل فيها الكاتب لينين الرملي، والمخرجين محمد فاضل وشريف عرفة للدفاع عن إبداعهم ضد اتهامهم بازدراء الأديان، من خلال أعمالهم الفنية، ما يعيد إلى الأذهان، تفعيل قانون الحسبة، الذي تمت بموجبه مطاردة المفكر المبدع الراحل نصر حامد أبو زيد، أو سيادة العقلية التي طعن بموجب القناعة بها، الأديب الكبير نجيب محفوظ.

ينظر العالم إلى سجن إمام، وهو الممثل الكوميدي الأكثر شعبية، باعتباره جرس إنذار للفنانين والمفكرين الليبراليين المصريين، الذين انتابهم القلق مبكراً من تصاعد نفوذ الإسلام السياسي، وخطر تفرد هذا التيار بالحكم على حرية التعبير، وصناعة السينما المصرية المزدهرة، والغريب أن تهكم إمام على الإرهاب المتستر بالدين، تحول أمام القضاء المصري إلى ازدراء للدين، وكأن الدولة المصرية كانت كافرة، لأنّ الأعمال التي يحاكم عليها إمام، كانت قد حصلت على إجازة من هيئة الرقابة على المصنفات الفنية.

الحكم بسجن عادل إمام هو بالتأكيد ضربة موجعة لحرية التعبير، ويفتح الباب أمام فرض نوع جديد من الرقابة على الإبداع، غير ذلك الذي حدده القانون، ويبدو مدهشا أن من يتصدون لحكم مصر اليوم، يقفزون عن مشاكل العشوائيات والفقر، وغياب الأمن، والتخبط القضائي، للتفرغ لمحاكمة عادل إمام، وعلى كل الأحوال نقول للزعيم، ولا يهمك ويا جبل ما يهزك ريح، ونعرف أنك لم تكن فنان النظام، ويعرف الجميع أنك كنت المعبر عن أحلام البسطاء لسنوات، وأنك لامست كثيراً ذروة المعارضة الفنية التقليدية تحت سقف النظام، أما اتهامك بالسخرية من الإسلام فهو ليس أكثر من فهم قاصر، أو مغرض وغير نزيه.

وبعد فإن إمام ليس الوحيد الذي انتقد الإسلام السياسي، وسخر من الإرهابيين، لكن الإسلاميين اليوم يسعون لتطبيق المثل المصري القائل (إضرب المربوط يخاف السايب) والفنان عادل إمام بحكم شهرته وشعبيته هو خير من يتلقى الضربة الأولى، وإذا فشل ومعه مناصريه من الفنانين، في إلغاء الحكم في محكمة الاستئناف، فإن قضبان السجن التي ستحد من حريته، ستحدد خيال الكثير من المبدعين.

تظاهرات في ضواحي دمشق ( أ.ف.ب)

# معارك عنيفة في سوريا وأنباء عن سقوط ٤٤ قتيلاً

□ دمشق /CNN

قالت مصادر المعارضة السورية إن ٤٤ شخصاً قتلوا اول من امس السبت برصاص قوات الأمن والجيش، سقط معظمهم في عملية عسكرية جرت بريف دمشق، في وقت استمرت فيه المظاهرات بعدة مناطق، وسط انتقادات وجهها المجلس الوطني، الممثل الأكبر للمعارضة، إلى المجتمع الدولي وخطة مبعوث الأمم المتحدة والجامعة العربية، كوفي عنان.

وقالت لجان التنسيق المحلية في سوريا، وهي هيئة تقوم برصد الأوضاع الميدانية في البلاد، إن ١٥ شخصاً قتلوا في ريف دمشق بقرية بخعة القريبة من الزبداني، مشيرة إلى أن الجيش قام بقصف القرية بالدبابات بعد محاصرتها من جميع الجهات.

كما لفتت إلى سقوط عشرة قتلى في حماه وسبعة في حلب، إلى جانب خمسة في إدلب ومثلهم في حمص، وقتيل في كل من دمشق ودرعا.

من جانبه، علق المجلس الوطني السوري المعارض عبر صفحته على فيسبوك بالقول إن النظام السوري غير مسؤول بمفرده عن إفشال خطة عنان بخرقه المتواصل لكل بنودها، بل إن المجتمع الدولي مسؤول أيضاً لأنه "اختزل الخطة إلى بعثة المراقبين فقط."

ولفت المجلس إلى سقوط أكثر من ٥٠٠ قتيل منذ وصول طلائع لجنة المراقبين الدوليين إلى سوريا، وأضاف متسائلاً: "كم سيبلغ عدد الشهداء عند اكتمال تواجد لجان المراقبين في سوريا؟".

كما أكدت مصادر في المعارضة السورية اندلاع معارك عنيفة بين القوات الموالية لنظام الرئيس بشار الأسد، ومسلحي "الجيش السوري الحر"، في عدة مناطق السبت الماضي، أسفرت عن سقوط ١٣ قتيلاً على الأقل، حتى اللحظة، في انتهاك جديد لخطة المبعوث الدولي، كوفي عنان، لوقف أعمال العنف التي تشهدها الدولة العربية منذ قرابة ١٤ شهراً.

وقال المرصد السوري لحقوق الإنسان، من مقره في العاصمة البريطانية لندن، إن عشرة جنود منشقين عن الجيش النظامي، لقوا حتفهم خلال اشتباكات اندلعت في إحدى القرى القريبة من العاصمة دمشق، مشيراً إلى سقوط ثلاثة قتلى آخرين من المدنيين، في مدن سورية أخرى، من بينهم رجل تعرض للطعن من قبل "عصابة" موالية لنظام الأسد، في حمص.

كما اندلعت مواجهات عنيفة بين القوات النظامية وعناصر الجيش الحر في مدينة اللاذقية الساحلية، على البحر المتوسط، والتي تضم قصراً رئاسياً، حيث ذكرت وكالة الأنباء الرسمية "سانا" أن إحدى الوحدات العسكرية المتمركزة قبالة البحر شمال اللاذقية، تصدت "لمحاولة تسلل مجموعة إرهابية مسلحة من البحر."

وأضافت، نقلاً عن مصدر أمني، أن "عناصر الوحدة العسكرية اشتبكوا مع المجموعة الإرهابية، التي كانت تستقل زوارق مطاطية، وتمكنوا من صد محاولة التسلل، وإجبار أفراد المجموعة الإرهابية على الفرار."

وأشار المصدر إلى أن "الاشتباك مع المجموعة الإرهابية، أسفر عن استشهاد وجرح عدد من أفراد الوحدة العسكرية، فيما لم تتم معرفة وإحصاء عدد القتلى من المجموعة الإرهابية، نظراً لمهاجمتها للوحدة العسكرية من البحر ليلاً"، لافتاً إلى أن مقر الوحدة العسكرية يبعد عن الحدود مع تركيا مسافة ٣٠ إلى ٣٥ كيلومتراً.

كما ذكرت وكالة الأنباء الرسمية أن "مجموعة إرهابية مسلحة"، وهو الاسم الذي تطلقه على مسلحي المعارضة، هاجمت قوات حفظ النظام بمنطقة "عفرين"، في ريف حلب، فجر السبت الماضي، فاشتبكت معها الجهات المختصة، مما أسفر عن "استشهاد ثلاثة عناصر، وإصابة اثنين آخرين، ومقتل اثنين من الإرهابيين."

تأتي هذه المعارك بعد يوم شهد سلسلة تفجيرات بأنحاء مختلفة من سوريا، أبرزها تفجير قرب أحد المساجد في حي "الميدان" بدمشق، أسفر عن سقوط تسعة قتلى، ذكرت وكالة الأنباء الرسمية "سانا" أن غالبيتهم من عناصر حفظ النظام، ووصفته بأنه "تفجير إرهابي."

أما المرصد الحقوقي فقد وضع حصيلة الضحايا عند ١١ قتيلاً، غالبيتهم من القوات الموالية للنظام، فيما أشارت لجان التنسيق المحلية إلى سقوط ١٨ قتيلاً آخرين، خلال مواجهات مع قوات الأسد، في مختلف المدن السورية الجمعة.

وتتواصل أعمال العنف في سوريا برغم إعلان نظام الأسد التزامه بوقف العمليات العسكرية في المدن والمناطق السكنية، بموجب خطة "النقاط الست"، التي عرضها المبعوث المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية إلى سوريا، كوفي عنان.

وفيما عبرت الخارجية الأمريكية، على لسان المتحدثة باسمها، فيكتوريا نولاند، عن اعتقادها بأن خطة عنان "فشلت"، فقد أكد الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، أن المراقبين العسكريين الدوليين في سوريا يفيدون باستمرار وجود الأسلحة الثقيلة في المناطق السكنية، معرباً عن القلق البالغ بشأن عدم التزام الحكومة السورية بتعهداتها.

# السعودية: سمحنا بدخول أسرة بن لادن لاعتبارات إنسانية

□ جدة/ رويترز

ذكرت وسائل إعلام سعودية، إن المملكة العربية السعودية سمحت لأسرة أسامة بن لادن زعيم القاعدة الذي قتلته قوات أمريكية خاصة في باكستان قبل عام تقريبا بدخول أراضيها لاعتبارات إنسانية.

وكانت باكستان قد رحّلت أفراد أسرة بن لادن الأسبوع الماضي لتنهي بذلك أشهر من التكهنات بشأن مصير أرامل وأبناء بن لادن الذين احتجزتهم السلطات الباكستانية بعد مقتله في الثاني من مايو/ أيار.

ونقلت وكالة الأنباء السعودية عن مسؤول سعودي قوله إن العائلة وصلت إلى المملكة يوم الخميس.

وقال المسؤول: "بناء على طلب عائلة بن لادن في المملكة العربية السعودية تم تسهيل إجراءات سفر أسرة أسامة بن لادن إلى المملكة."

وأضاف تقرير الوكالة أن المسؤول أوضح أن السعودية تعاملت مع هذا الأمر من "منطلقات إنسانية وأسس نظامية وشرعية."

وكانت محكمة باكستانية قضت بسجن الأرامل لمدة ٤٥ يوما هذا الشهر لدخولهن البلاد بطريقة غير شرعية وأمرت بترحيلهن بعد انقضاء فترة السجن التي بدأت في الثالث من مارس/ آذار عند إلقاء القبض عليهن رسميا.

ولم يذكر التقرير السعودي عدد أفراد العائلة الذين سمح لهم بدخول الأراضي السعودية ولكن تقارير نشرت في وقت سابق أشارت إلى ترحيل ثلاث أرامل وسبعة أبناء وأربعة أحفاد.

وتابع مسؤولون أمنيون تحركاتهم عن كثب لأن في وسعهم بمجرد خروجهم من باكستان إلقاء الضوء على كيفية نجاح زعيم القاعدة الراحل في الاختباء داخل باكستان لفترة طويلة.

ونقلت الوكالة عن المسؤول السعودي قوله: "من غير الملائم الخوض بأي شكل من الأشكال في أي تفاصيل تمس خصوصية أسرة بن لادن بالمملكة العربية السعودية."

قالت أنباء صحفية سعودية، امس الأحد، إن أكبر أبناء أسامة بن لادن- عبد الله بن لادن - هيأ لأرامل والده ثلاث فيلا فاخرة في أحد أحياء جدة (غرب المملكة) الراقية.

ونقلت صحيفة "الحياة" عن المصادر، التي لم تسمها، قولها "إن الجهات المختصة أبلغت الأسرة بأنهم سيبدأون بإجراءات إصدار وثائق رسمية للعائلة المكوّنة من ثلاثة عشر شخصا"، جميعهم يفتقرون إلى أوراق ثبوتية تتيح لهم التنقل داخل السعودية.

ونفى مصدر أن تكون السلطات فرضت قيوداً على تحرك الأسرة، بل تركت الأمر لتقدير العائلة نفسها.

وأبلغ أحد المقربين من العائلات "الحياة" بأن "صدمة الأرامل وأبنائهن كبيرة، ويحتاجون إلى تأهيل نفسي واجتماعي، حتى يعيشوا حياة طبيعية، فعدد منهم على رغم مرور يومين على وصوله، إلا أنه لا يزال يتخيل كوابيس وفزعاً، ويحتاج إلى مداراة ومعالجة."

وكانت باكستان قد رحّلت أفراد عائلة بن لادن إلى السعودية ليل الجمعة الماضي، قبل خمسة أيام من مرور عام على مقتل أسامة بن لادن على يد وحدة كوماندوس أمريكية اقتحمت منزله السري في بلدة أبوت آباد المجاورة للعاصمة إسلام آباد مطلع مايو ٢٠١١.

وصرح مصدر مسؤول بأن تسهيل سفر أسرة أسامة بن لادن إلى المملكة، تم بناء على طلب عائلة بن لادن في المملكة "صاحبة الولاية الشرعية."

# هولاند يطلب تحقيقاً جنائياً بتمويل القذافي لساركوزي

□ باريس / أ.ف.ب

طلب المرشح الاشتراكي لانتخابات الرئاسة الفرنسية، فرانسوا هولاند، فتح تحقيق جنائي مع الرئيس الحالي، نيكولا ساركوزي، والذي يسعى للفوز بفترة رئاسية جديدة، حول الأنباء التي أفادت بتمويل العقيد الليبي الراحل، معمر القذافي، لحملة الانتخابية عام ٢٠٠٧.

جاءت هذه الدعوة في أعقاب نشر موقع "ميديابارت"، صحيفة فرنسية إلكترونية، ما ذكر أنها "وثيقة حكومية" نظام القذافي، يعود تاريخها إلى ١٠ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٦، تتضمن تفاصيل اتفاق على تمويل الحملة الانتخابية لساركوزي، بمبلغ ٥٠ مليون يورو، أي حوالي ٦٦,٣ مليون دولار.

وذكرت الوثيقة، التي لم تتمكن الـCNN التأكد من مصداقيتها بشكل مستقل، أن مدير المخابرات الليبية في ذلك الوقت، موسى كوسا، أدار برنامجاً سرياً لتمويل الحملة الانتخابية لساركوزي، الذي سبق وأن وصف تقارير سابقة، تحدثت عن تلقيه دعم من نظام القذافي، بأنها "مثيرة للسخرية."

ففي مناظرة تلفزيونية مع قناة TF١ الفرنسية الشهر الماضي، نفى ساركوزي، بشكل قاطع تقارير متداولة عن تمويل العقيد الليبي الراحل، لحملته الانتخابية عام ٢٠٠٧، وقال إن القذافي "عُرف بالهراء في أحاديثه"، كما تحدى ابنه سيف الإسلام، تقديم أي سجلات تثبت تبرعات والده لحملته الانتخابية.

وقال مهاجماً مقدمة البرنامج، لورنس فيراري: "عندما تقتبسي من القذافي، الذي مات، أو ابنه، الذي يمثل للمحاكمة، فإنه لا مصداقية لذلك، وعندما تقحمين شهادتيهما ضمن الأسئلة التي توجهينها، فسيحط ذلك من قدر هذه المناظرة السياسية."

ويستعد ساركوزي لخوض جولة ثانية من الانتخابات الرئاسية في السادس من مايو/ أيار المقبل، أمام هولاند، الذي أظهرت نتائج الجولة الأولى، قبل أسبوع، تقدمه بفارق ضئيل على الرئيس الحالي، بينما خرج بقية المتنافسين من السباق، ولم يمكن لأي مرشح الحصول على الأغلبية المطلوبة لحسم المعركة الانتخابية مبكراً.

# مصر: نشطاء يرفضون اعتذار الجنزوري للرياض

□ القاهرة / BBC

أدت الأحداث السريعة والمتلاحقة في أزمة العلاقات المصرية السعودية، بعد قرار الأخيرة بسحب سفيرها وإغلاق قنصلياتها بمصر، في أعقاب الاحتجاجات الخاصة بقضية الناشط والمحامي المصري أحمد الجيزاوي، إلى تباين الآراء والانفعالات في الشارع المصري، وداخل الأوساط السياسية المختلفة. وانقسم الشارع ما بين معارض بشدة لما قامت به السعودية، وما بين من يرى أن العلاقات بين البلدين، لا يمكن التضحية بها بمناسبة حادث هنا أو هناك.

ورفض نشطاء تحدثوا لـCNN بالعربية، ما أقدمت عليه حكومة كمال الجنزوري من تقديم اعتذار للجانب السعودي، دون النظر "لكرامة المصريين في الخارج"، على حد قولهم، كما اتهموا الرياض بـ"تصعيد الأمور، بدلاً من حل أزمة المواطن المصري المحتجز لديها."

وأكدت الحكومة المصرية في بيان عن أسفها لما اعتبرته "حوادث فردية"، صدرت عن بعض المواطنين ضد سفارة المملكة بالقاهرة، وقالت إنها "لا تعبر إلا عن رأي من قاموا بها"، كما استنكرت تلك التصرفات ووصفتها بأنها "غير مسؤولة، وتسيء إلى العلاقات المصرية السعودية."

وقال أحمد ماهر، منسق حركة ٦ أبريل، إنه "لا يقبل باعتذار حكومة الجنزوري للمملكة العربية السعودية، على خلفية سحب سفيرها بمصر وإغلاق قنصلياتها"، واصفاً ما أقدمت عليه الحكومة بـ"الخطأ الفادح، حيث كان يتوجب عليها الدفاع عن حقوق المصريين وكرامتهم بالخارج."

وأضاف الناشط السياسي أن سحب السفير السعودي للضغط على مصر بهذا الشكل "غير مقبول"، وأن اتهام الجيزاوي بحيازة مواد مخدرة "ملفق"، موضحاً أن تاريخ ومواقف الأخير "معروفة للجميع منذ فترة طويلة، فهو شاب مهذب ومتدين حتى أنه لم يدخن من قبل."

ورأى ماهر وجوب تأهيل الخارجية المصرية من جديد، و"أن يعود الدور المصري القوي"، مشدداً على أن كرامة المصريين "أهم من الأموال." واعتبرت الناشطة السياسية إسراء عبد الفتاح، القرار السعودي بأنه "تصعيد للأزمة بدلاً من حلها بالطرق الدبلوماسية"، وقالت: "الاحتجاجات هدفها توجيه رسالة لاحترام المصري في كل مكان، وعلى السلطات السعودية أن تفهم الثورة المصرية التي انتفضت لتعذيب وقتل خالد سعيد، ولن تسمح بإهانة المصريين مرة أخرى."

وأكدت عبد الفتاح على رفضها لاعتذار حكومة الجنزوري، معتبرة أن الجيزاوي "قبض عليه في تهمه ملفقة، فكمية ونوع وحجم المخدرات التي أعلن عنها من الجانب السعودي، لا يمكن الخروج بها بسهولة من مطار القاهرة."

وقال النائب بمجلس الشعب عن حزب المصريين الأحرار، باسل عادل، إن الإجراء السعودي يؤدي إلى تأزم الموقف، بدلاً من إيجاد حل لقضية الجيزاوي"، لافتاً إلى أنه "تصرف دبلوماسي غير مقبول من السعودية، في فترة تبحث فيها مصر عن علاقات جيدة مع كل دول الجوار، على أسس الحرية والمساواة."

وشدد عادل على وجود نوع من "الفزع" من رد الفعل السعودي تجاه المصريين بعد الثورة، موضحاً أن قضية الجيزاوي "لا تمس السيادة السعودية، فهو مواطن مصري قام بفتح ملف كبير لأي معتقل مصري في الخارج"، مطالباً المملكة بمعاملة المصريين مثل مواطني دول مجلس التعاون الخليجي. وحول اعتذار الجنزوري قال النائب بمجلس الشعب إن صوت الشعب "أصبح مسموعاً، ويمارس حقه في الدفاع عن كرامته بالداخل والخارج في هذه الفترة الانتقالية، وعلى مصر الرسمية أن تكون حذرة لذلك."

من جانبه، قال النائب بمجلس الشعب، محمد أنور السادات، إنه سمع بقرار سحب السفير وإغلاق القنصليات السعودية، أثناء اجتماع ممثلي الأحزاب مع المجلس الأعلى للقوات المسلحة السبت، وإن هناك اتصالات تتم على أعلى المستويات لتدارك الأزمة.

وقال السادات إنهم تلقوا الخبر "بحزن شديد، لاسيما وأن المملكة السعودية دولة شقيقة، وتربطها بمصر علاقات قوية وتاريخية، لا يجب معها أن تصل الأمور إلى هذا الحد"، لافتاً إلى وجود أمل لإعادة النظر في هذا القرار، في ضوء ما اعتبره "ضرورة التهدئة المطلوبة من المصريين."

وأشار إلى أنه "يحترم الشرطة والقضاء بالمملكة، وأن التجاوز في حقهم غير مطلوب، ولا أحد يوافق عليه، إذا كانت هناك عبارات سب وإهانة لرموز وقيادات الدولة هناك"، لافتاً إلى وجود "طرق أخرى للتعبير عن القلق أو الغضب دون تجاوز"، واصفاً العلاقات المصرية السعودية بأنها "إستراتيجية وتمثل حجر الزاوية في منطقة الشرق الأوسط."

وأضاف أن موقف حكومة الجنزوري من الاعتذار للسعودية الهدف منه محاولة إنقاذ ما يمكن إنقاذه، وإعطاء رسالة ايجابية إلى الجانب السعودي، حتى وإن كانت الحكومة المصرية الحالية غير منتخبة، إلا أنها مسؤولة عن إدارة البلاد لتدارك الموقف.